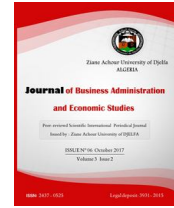




مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/ موقع المجلة:

دور الصدمات التجارية في تحويل طبيعة صدمة جائحة كوفيد 19 من مؤقتة إلى دائمة -دراسة حالة الجزائر للفترة 2022/2019-

The role of trade shocks in transforming the nature of the COVID-19 shock from temporary to permanent -Algeria case study for the period 2019/2022-

فكرون عامر، ^{1*} fakroun.ameur@univ-medea.dz ،

سعودي محمد، ² Saoudi Mohamed ، saoudmedea@gmail.com

¹ طالب دكتوراه ، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدينة (الجزائر)

² أستاذ التعليم العالي، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدينة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/05/17

تاريخ الإرسال: 2023/03/16

الكلمات المفتاحية

ملخص

تهدف دراستنا إلى تحديد دور الصدمات التجارية في تحويل صدمة جائحة كوفيد19 من صدمة مؤقتة إلى صدمة دائمة وذلك للفترة 2019-2022، من خلال تحديد معدلات التضخم قبل وبعد الجائحة أي بعد زوال مسببات الصدمة وذلك لتأكيد ديمومة الصدمة، وفيما بعد نحاول تحديد أهم العوامل التي ساهمت من خلالها الصدمة التجارية في الرفع من معدلات التضخم إلى مستويات كبيرة، وقد خلصت دراستنا إلى أن جائحة كوفيد19 هي صدمة دائمة وذلك بسبب ديمومة ارتفاع الأسعار، ومزدوجة (بالنسبة للتضخم) بسبب ارتفاع أسعار الصادرات من جهة وأسعار الواردات من جهة أخرى دفعة واحدة، كما توصلنا لدور كبير لعبته الصدمات التجارية في تحويل صدمة جائحة كوفيد19 من صدمة مؤقتة إلى صدمة دائمة.

تصنيف JEL: F41 ؛ I19 ؛ E31.

Abstract

Our study aims to determine the role of trade shocks in transforming the shock of the Covid-19 pandemic from a temporary shock to a permanent shock for the period 2019-2022, by determining the inflation rates before and after the pandemic, that is, after the disappearance of the shock causes, in order to confirm the permanence of the shock, and later we try to identify the most important factors that contributed Through which the trade shock raises inflation rates to significant levels, our study concluded that the Covid-19 pandemic is a permanent shock due to the persistence of high prices, and double (in relation to inflation) due to the rise in export prices on the one hand and import prices on the other hand at once, as we found trade shocks played a major role in transforming the shock of the Covid-19 pandemic from a temporary shock into a permanent.

Keywords

Trade shocks ;
Covid 19;
inflation

JEL Classification Codes : F41; I 19; E31.

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: fakroun.ameur@univ-medea.dz

1. مقدمة:

تعتبر الصدمات التجارية من كبرى التحديات التي تواجه صناعات السياسات الاقتصادية في الدول النامية لعدة أسباب متعلقة بالصدمة ذاتها كتمتعها بعنصر المفاجأة، وطبيعة تأثيرها على الاقتصاد سواء على جانب العرض أو جانب الطلب أو على كليهما، هذا من جهة ومن جهة أخرى لأسباب متعلقة بطبيعة هيكل اقتصاديات هاته الدول والتي تتميز بدرجة انكشاف اقتصادي عالية على العالم الخارجي وكذا درجة تركيز سلعي كبيرة، وقد توالى الصدمات التجارية على هاته الدول سواء كصدمات ايجابية (ارتفاع أسعار المواد الأولية المصدرة، انخفاض مضطرب في الواردات)، أو كصدمات سلبية (انخفاض في أسعار المواد الأولية المصدرة، ارتفاع في قيمة الواردات)، ونظرا للارتباط الوثيق لاقتصاديات هاته الدول بالعالم الخارجي، فإن أي صدمة تجارية تؤثر بشكل ملحوظ على معدل التضخم والذي يمثل أحد المؤشرات الكلية الأساسية في أي اقتصاد كما تبنى على أساسه كل السياسات الاقتصادية، بالإضافة إلى أنه يعتبر مرآة عاكسة للوضع الاقتصادي للدولة.

لقد كانت صدمة جائحة كوفيد 19 عنيفة وقوية على الاقتصاد العالمي وعلى اقتصاديات الدول على نحو غير مألوف، فقد أدت عمليات الإغلاق الواسعة وإجراءات التباعد المتخذة وفي ظرف زمني قياسي إلى توجيه ضربة موجعة سواء لجانب العرض (غلق المصانع وتسريح العمال، نقص المواد الأولية والنصف مصنعة بسبب غلق الموانئ وتوقف سلاسل الإمداد العالمية... الخ)، أو لجانب الطلب (تقييد حرية تنقل الأشخاص، خفض الاستهلاك والميل نحو زيادة الادخار بسبب زيادة عدم اليقين بشأن المستقبل... الخ)، ومن هنا وعند اطلاعنا على الدراسات السابقة فقد تبين لنا وجود وجهتي نظر لصدمة كوفيد 19، الأولى هي وجهة نظر الشركات والتي ترى الصدمة على أنها وبشكل أساسي صدمة طلب نظرا لانخفاض المبيعات، والثانية هي وجهة نظر الأسر والأفراد والتي ترى صدمة كوفيد 19 على أنها صدمة عرض بسبب انخفاض في الإنتاج أي المعروض من السلع والخدمات، أما وجهة نظرنا لصدمة كوفيد 19 فهي أنها صدمة خارجية وذلك لعدة أسباب منها طبيعة الاقتصاد الجزائري ودرجة انكشافه الكبيرة على العالم الخارجي، وهذا ما يحتم علينا دراسة وتحديد تحركات أولا كل من الإنفاق الاستهلاكي وثانيا الإنفاق الاستثماري لفهم طبيعة اتجاههما ومقارنته باتجاه التضخم خلال فترة دراستنا بالجزائر.

ومن هنا فإن التساؤل الرئيسي الذي نطرحه هو :

إلى أي مدى ساهمت الصدمات التجارية في تحويل طبيعة صدمة جائحة كوفيد 19 بالجزائر من مؤقتة إلى

دائمة؟

وينترتب عن هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية هي:

- هل يمكن اعتبار صدمة جائحة كوفيد 19 بالجزائر صدمة خارجية؟ - وهل هي صدمة مؤقتة أم دائمة؟

- ما هي العوامل التي تساهم من خلالها الصدمات التجارية في الرفع من معدلات التضخم؟

فرضيات الدراسة : للإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة نضع الفرضيات التالية:

* تعتبر صدمة خارجية أي حدث خارج نطاق الاقتصاد وتؤثر فيه سلبا أو إيجابا بما في ذلك الأوبئة والجوائح.

* معيار ديمومة الصدمة من عدمه، يعتمد على طبيعة اتجاه معدل التضخم بعد زوال مسببات الصدمة فان تراجع بعد ذلك تكون صدمة مؤقتة، وان لم يتراجع تصبح صدمة دائمة.

* تساهم الصدمات التجارية في الرفع من معدلات التضخم من خلال عدة عوامل (زيادة تكاليف الشحن، التخفيض من قيمة العملة المحلية، سياسة الضغط على الواردات، ارتفاع أسعار السلع عالميا....).

أهمية الدراسة

تبرز أهمية دراستنا في معرفة دور الصدمات التجارية في الرفع من معدلات التضخم في الجزائر وذلك بدراسة حالة فترة جائحة كوفيد 19 وما بعدها، وذلك بتسليط الضوء على عدة عوامل منها تكلفة شحن السلع إلى الجزائر وانخفاض أسعار النفط وكذا خنق وتوقف سلاسل الإمداد الدولية، هذا من جهة ومن جهة أخرى دراستنا تحاول تفصي دور الطلب (الاستهلاك) في زيادة معدلات التضخم في الجزائر، إذن فدراستنا تحاول الإلمام بالجوانب التي تدفع التضخم نحو الزيادة وخاصة بعد زوال المسبب الأول ألا وهو جائحة كوفيد 19.

أهداف الدراسة :

تهدف هاته الدراسة إلى ما يلي :

- شرح الطبيعة الخارجية لصدمة كوفيد 19 التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري.
- معرفة العوامل التي تساهم من خلالها الصدمات التجارية في الرفع من معدلات التضخم.
- تحديد أهم السمات التي اتسم بها جانب الطلب والتي حولت الصدمة من مؤقتة إلى دائمة.

منهج البحث :

اتبعنا في مقالنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام عنصر الوصف في الإطار النظري للدراسة، وأداة التحليل من خلال تحليل البيانات الإحصائية التي وضعناها في جداول، فضلا عن المنهج الاستقرائي وأداته الإحصاء بتقديم إحصائيات مختلفة.

II. الإطار النظري والدراسات السابقة:

أن نخوض في الصدمات التجارية والتضخم من جانبهم النظري، سوف نتطرق إلى جائحة كوفيد 19 قبل كصدمة خارجية من وجهة نظرنا، حيث نبين ذلك من خلال نقطتين الأولى حساب درجة الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد الوطني بالمقارنة مع اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، والثانية الدراسات السابقة التي تثبت الطبيعة الخارجية لصدمة كوفيد 19.

الجدول 01: مؤشر الانكشاف الاقتصادي للجزائر والولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2017-2021					
2021	2020	2019	2018	2017	
25.00	18.00	22.70	25.90	22.60	نسبة الصادرات إلى GDP
25.20	27.80	29.10	32.20	32.70	نسبة الواردات إلى GDP
50.20	45.80	51.80	58.10	55.30	مؤشر الإنكشاف الاقتصادي
11.00	10.20	11.80	12.30	12.20	نسبة الصادرات إلى GDP
14.74	13.30	14.60	15.20	15.00	نسبة الواردات إلى GDP
*25.74	23.50	26.40	27.50	27.20	مؤشر الإنكشاف الاقتصادي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (ustr.gov, 2022) (البنك الدولي، 2021) (البنك الدولي، 2021)

قمنا باختيار دولتين الأولى دولة نامية (الجزائر)، والثانية دولة متقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية) ونلاحظ من خلال حسابنا لمؤشر الانكشاف الاقتصادي أن الجزائر نسبة انكشافها على الاقتصاد العالمي كبيرة وغالبا ما تفوق نسبة 50%، وذلك عكس اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والذي لا تتعدى فيه نسبة مؤشر الانكشاف الاقتصادي 27.5% في أحسن الأحوال وذلك خلال فترة الدراسة، وهذا إن دل فإنما يدل على التبعية الكبيرة للاقتصاد الجزائري لاقتصاد العالم الخارجي وأي صدمة تجارية سواء كانت سلبية أو إيجابية تضرب الاقتصاد العالمي فإنه سوف تكون لها تداعيات كبيرة على الاقتصاد المحلي وتؤثر فيه وذلك من خلال الناتج المحلي الإجمالي.

الدراسات في النقطة الثانية والتي تعزز من منظورنا لصدمة جائحة كوفيد 19 على أنها صدمة خارجية من خلال " وآخرون ترى فيها بأن صدمة جائحة Manolova.Tatiana S السابقة التي سوف نقدمها، ففي دراسة قدمتها " أما الدراسة الثانية (Manolova, Brush, Edelman, & Elam, 2020) كوفيد 19 هي "صدمة خارجية شديدة" والتي ربطت في خلاصة بحثها بين الصدمات الخارجية والأوبئة بشكل مباشر Nesheva-Kiosseva, N فهي للباحثة (Nesheva-Kiosseva, 2021) أي أنها اعتبرت الأوبئة (الجائحة) شكلا من أشكال الصدمات الخارجية.

1. الإطار النظري للصدمة التجارية والتضخم:

أ. مدخل للصدمة التجارية:

- تعريف الصدمات التجارية:

تعرف الصدمات التجارية على أنها: " تحول في أسعار التصدير أو أسعار الاستيراد، أو عدم موازنة الحركات

في كليهما تماما" (Pace, Juvenal, & Petrella, 2020).

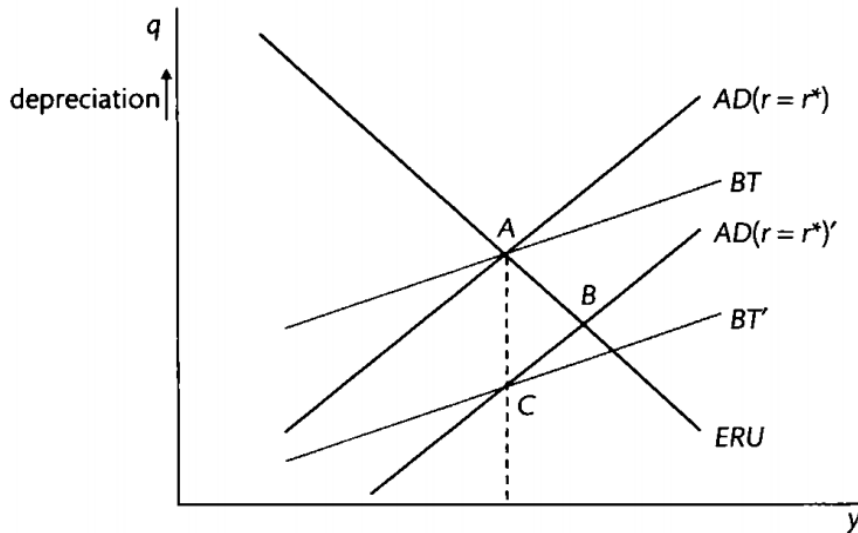
" صافي المكاسب أو: كما تعرفها دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة على أنها الخسائر من التجارة الناتجة عن التغيرات في الأسعار الدولية وفي حجم السلع والخدمات التي يتم تداولها دوليا، حيث تتعلق (Izurieta & Vos) بالتحويلات في الأسواق العالمية عادة خارج التأثير الفردي للبلدان".

، لمستوى معين من سعر BT ومنحنى AD تعرف صدمة التجارة الخارجية بأنها تحول غير متوقع في منحنى (Carlin & Soskice, 2006) الصرف الحقيقي، يتغير حجم صافي الصادرات.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف الصدمات التجارية على أنها ذلك التغير المفاجئ والعييف في توازن الميزان التجاري وذلك سواء كان مصدره الصادرات أو الواردات من حيث أسعارهما أو كمياتهما.

ولشرح أكثر دقة لمفهوم الصدمات التجارية نقدم الشكل التالي :

الشكل 01: صدمة تجارية إيجابية



المصدر: (Carlin & David, 2015)

وبعد حدوث صدمة تجارية إيجابية A نلاحظ من خلال الشكل (01) أن نقطة التوازن الأولية هي النقطة ومنحنى AD (في حالة الجزائر مثلا انخفاض أسعار السلع الأساسية المستوردة) تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي اليمين والأسفل أي زيادة في الطلب الكلي (على اعتبار صافي الصادرات أحد عناصره) وفائض إلى BT الميزان التجاري في الميزان التجاري، وانخفاض في سعر الصرف الحقيقي، مع انخفاض في الأجور الحقيقية نتيجة انخفاض عرض العمل بسبب انخفاض الطلب على المنتجات المحلية، مما يتسبب أيضا في انخفاض معدل البطالة المتوازن كما هو ، وهذه الوضعية تدفع بقيمة الصادرات نحو النقصان وذلك على المدى المتوسط بسبب ارتفاع ERU موضح في منحنى قيمة السلع المحلية المصدرة عن تلك الأجنبية وهو ما يفسر عدم التغير في حجم الناتج في الشكل السابق من خلال على خط عمودي. C و A وجود نقطتي التوازن

-أنواع الصدمات التجارية:

تتقسم أنواع الصدمات التجارية إلى نوعين صدمات الصادرات وصددمات الواردات، فأما صدمات الصادرات فهي تنتج في الغالب عن التقلب المفاجئ في أسعار المواد المصدرة وفي حالة الجزائر بطبيعة الحال المواد الخام (النفط)، وتاريخيا كانت أكبر قناة ناقلة للصدمة عن طريق أسعار الصادرات هي دورة الأعمال في الدول الصناعية، حيث يؤثر معدل النمو في هاته الدول على مستوى الطلب على المواد الأولية وبصفة خاصة النفط، بحيث عندما ترتفع معدلات النمو في هاته البلدان يزداد طلب اقتصادها على المواد الأولية وبالتالي ترتفع أسعار الصادرات ومنه تنتج صدمة صادرات إيجابية والعكس صحيح.

أما النوع الثاني وهو صدمات الواردات وينتج من نقص العرض أو العوامل الأخرى التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار سلع معينة مسببة صدمة خارجية سلبية لمستوردي هاته السلع، ومن أهم أمثلة صدمات الواردات الارتفاع المفاجئ في أسعار الغذاء العالمية في النصف الأول من السبعينات من القرن الماضي (من سنة 1971 إلى غاية 1974). (Krugman, 1988).

ب.مدخل للتضخم:**- تعريف التضخم:**

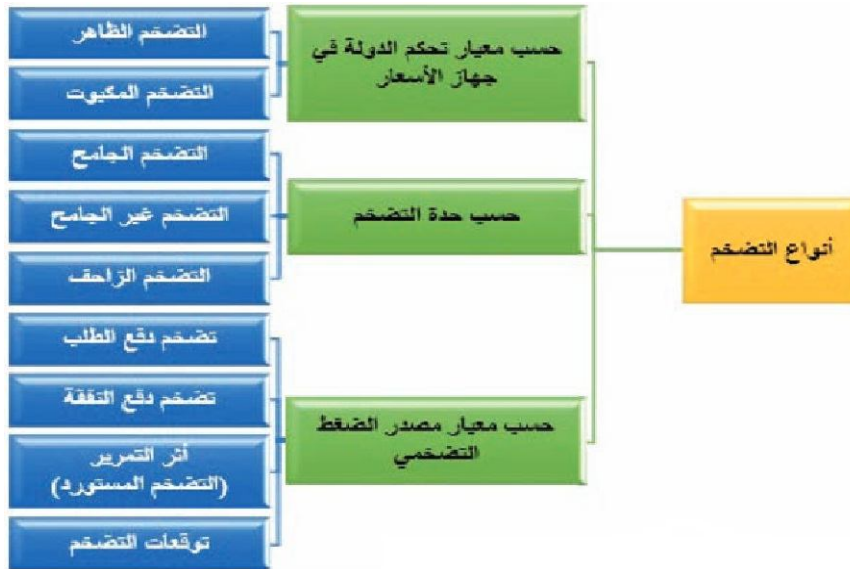
يعرف العالم الاقتصادي " Paul Samuelson " التضخم على أنه: (النسبة المئوية للزيادة السنوية في مستوى السعر العام) (Samuelson & Nordhaus, 2010)

كما يعرفه الاقتصادي " Ben Bernanke " بأنه: (المعدل الذي ترتفع به الأسعار بشكل عام بمرور الوقت) (Bernanke, Nilss, Robert, & Ori, 2019).

أما الاقتصادي " Gregory Mankiw " فيعرفه بأنه: (زيادة المستوى العام للأسعار) (Mankiw, 2019).

ومن خلال التعاريف السابقة للتضخم يمكننا إعطاء تعريف شامل له وهو أنه الزيادة المستمرة للمستوى العام للأسعار وذلك مع مرور الوقت، أي اتخاذ المستوى العام للأسعار منحى تصاعدي.

-أنواع التضخم:**الشكل 02: أنواع التضخم**



المصدر: (طه، 2021).

قسم الاقتصاديون التضخم إلى عدة أنواع وذلك حسب عدة معايير ومن خلال الشكل (02) نلاحظ وجود ثلاث معايير لتقسيم أنواع التضخم، فمثلا حسب معيار تحكّم الدولة في جهاز الأسعار نجد نوعين من التضخم فهناك التضخم الظاهر أو المفتوح وهو الذي ترتفع فيه الأسعار بحرية بدون تدخل من الدولة، وهناك التضخم المكبوت وهو الذي تحدد فيه الدولة سقفا للأسعار لمنعها من الارتفاع المستمر، أما حسب معيار حدة التضخم فنجد مثلا التضخم الجامح وهو أكبر أنواع التضخم خطورة وضرب هذا النوع من التضخم عدة بلدان مثل فنزويلا وزيمبابوي ويفقد العملة المحلية قيمتها بشكل كبير إلى درجة حلول العملة الصعبة محلها في التعاملات سواء الرسمية أو غير الرسمية (الدولة)، أما النوع الثاني فهو التضخم غير الجامح وهو أقل خطورة من النوع الأول، والنوع الأخير هو التضخم الزاحف وهو يتميز بمعدلات تضخم معتدلة سنويا لا يشكل ضررا للاقتصاد بل على العكس يعتبر ظاهرة اقتصادية صحية تعمل على تحفيز الاستهلاك والإنتاج على حد سواء.

وفي المعيار الأخير نجد أربعة أنواع للتضخم الأول تضخم دفع الطلب وينتج بسبب ارتفاع مستوى الطلب وبقاء الإنتاج عند نفس المستوى، أما النوع الثاني فهو تضخم دفع النفقة وتنتج فيه الضغوط التضخمية عن ارتفاع تكلفة الإنتاج لأي مكون يدخل في إنتاج السلع وبالتالي يلجأ المنتجون إلى رفع السلع، أما النوع الثالث فهو التضخم المستورد ويحدث عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية مما يرفع من قيمة المنتجات المستوردة أو تلك التي تحتوي على مكون أجنبي بشكل كبير ما يجعل المستهلك يتحمل تبعات تلك الزيادة، أما النوع الرابع والأخير فهو توقعات التضخم فعندما يدرك المستهلكون أن المستوى العام للأسعار في دولتهم يتجه نحو الارتفاع يدفعهم ذلك إلى تضمين تلك الزيادات في المستوى العام للأسعار في أي تعاقدات مستقبلية لهم وهو ما يدفع التضخم أكثر نحو معدلات مرتفعة والنتيجة مستويات أسعار أكبر.

2. الدراسات السابقة:

أ. دراسة سعودي محمد في سبتمبر 2021 المعنونة بـ " صدمات العرض لجائحة كوفيد 19 وآثارها على الاقتصاد الجزائري" والتي ركزت على تحديد طبيعة صدمة جائحة كوفيد 19 على جانب العرض في الاقتصاد الجزائري هذا من

جهة ومن جهة أخرى تشخيص أهم الآثار المرتبطة بها في جانب العرض وذلك للفترة الزمنية السداسي الأول من سنة 2020، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها أن صدمة جائحة كوفيد 19 هي سلبية نتيجة انخفاض الإنتاج ومؤقتة نظرا لعدم ديمومة ارتفاع الأسعار، كما توصلت أيضا إلى أن الارتباط الضعيف للاقتصاد الجزائري بسلاسل القيمة العالمية جعل الأثر السلبي للجائحة لا يظهر بسرعة، وتختلف دراستنا عن هاته الدراسة بكونها تتناول جانب المستوى العام للأسعار فقط وما مدى تأثير الصدمات التجارية على طبيعة صدمة كوفيد 19 من حيث الديمومة، كما تختلف دراستنا أيضا عن هاته الدراسة من ناحية المنظور الاقتصادي لصدمة كوفيد 19 فالدراسة السابقة صنفتها كصدمة عرض في حين دراستنا صنفتها كصدمة خارجية ولنا مبرراتنا في ذلك والتي سنتطرق إليها لاحقا.

ب.دراسة تحت إشراف صندوق النقد الدولي ومن إعداد الباحثين " Yan Carrière-Swallow وآخرون" في مارس 2022 تحت عنوان "تكاليف الشحن والتضخم"، وتدرس هاته الورقة البحثية تأثير الصدمات على تكاليف الشحن العالمية BDI* وذلك بالاستعانة بمؤشر البلطيق الجاف، وذلك على مجموعة كبيرة من البلدان للفترة الزمنية (1992 - 2021)، وقد وجدت الدراسة أن الارتفاعات في مؤشر BDI تتبعها زيادات كبيرة في كل من أسعار الواردات، ومؤشر أسعار المنتجين، والتضخم العام، والتضخم الأساسي، فضلا عن توقعات التضخم، كما توصلت الدراسة أيضا إلى نتيجة مفادها أن هاته الآثار تكون أقل حدة في البلدان التي تشكل الواردات فيها حصة أقل من الاستهلاك المحلي، والتي لديها أنظمة استهداف تضخم وتوقعات تضخم ثابتة بشكل أفضل، وتختلف هاته الدراسة عن دراستنا بكونها موسعة وتشمل عدة بلدان عكس دراستنا التي تقتصر على الجزائر، كما تختلف أيضا من ناحية النطاق الزمني حيث تقتصر دراستنا على فترة كوفيد 19 وما بعدها فقط 2019-2022 في حين تمتد الدراسة السابقة من سنة 1992 إلى غاية سنة 2021.

ت. دراسة "Servaas Storm" في ماي 2022 والتي كانت بعنوان " التضخم في زمن كورونا والحرب" وقد حاولت هاته الدراسة فهم ما يجب القيام به استجابة لمجموعة من القوى التي أدت إلى ارتفاع التضخم في أوقات كوفيد 19 والحرب وذلك على الاقتصاد الأمريكي، وكذلك محاولة للإجابة على مجموعة من التساؤلات أهمها هل الزيادة في التضخم دائمة أم مؤقتة؟، وماذا سيحدث للتضخم على المدى الطويل؟، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعل من أهمها أن التضخم في الولايات المتحدة أصبح أكثر ديمومة وذلك وفقا لعدة مؤشرات كاستمرار اضطرابات سلاسل التوريد وارتفاع أسعار المواد الأولية بالإضافة إلى وصول مؤشر الفاو لأسعار الغذاء إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في أبريل 2022، مع توقعات باستمرار هذا الارتفاع في المستقبل، كما تختلف طبيعة هاته الدراسة عن دراستنا من حيث الإطار الزمني بكونها تتناول موضوع التضخم بالتركيز على فترة كوفيد 19 أما دراستنا فتركز على مرحلة كوفيد 19 وعلى ما بعدها أيضا، وأيضاً تختلف دراستنا من ناحية الإطار المكاني فنحن ندرس الاقتصاد الجزائري في حين الدراسة السابقة تدرس الاقتصاد الأمريكي، أما الاختلاف الثالث فهو من ناحية أنواع الصدمات التي تتناولها هاته الدراسة وهي متنوعة (صدمة الكوارث الطبيعية، الصدمات المالية، ...) في حين نركز على الصدمات التجارية فقط في دراستنا.

ث. دراسة "Dimitris K. Chronopoulos" و"John O.S. Wilson" و"Marcel Lukas" في جويلية 2020 المعنونة ب" استجابات الإنفاق الاستهلاكي لوباء كوفيد 19 : تقييم لبريطانيا العظمى" والتي تقوم بتقييم أثر

*مؤشر البلطيق الجاف هو مؤشر الشحن والتجارة الذي أنشأته بورصة البلطيق ومقرها لندن، والذي يقيس التغيرات في تكلفة نقل المواد الخام المختلفة تتصل البورصة مباشرة بوسطاء الشحن لتقييم مستويات الأسعار لمسار معين والمنتج المنقول ووقت التسليم أو السرعة ويتم إصدار هذا المؤشر بصفة يومية من طرف البورصة.

الجائحة على إنفاق المستهلكين وذلك من خلال مسح عينة 23 مليون معاملة قام بها 101 059 فردا وذلك للفترة الزمنية الممتدة من 1 جانفي 2020 إلى غاية 18 جوان 2020 بالاستعانة بتطبيق متاح لعامة الناس هو "Dashboard Money" وقد تم تقسيم مدة الدراسة إلى 5 مراحل أساسية هي مرحلة الحضانة ومرحلة التفشي ثم مرحلة الحمى تليها مرحلة الإغلاق ثم أخيرا مرحلة البقاء في حالة تأهب، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أولها أن استجابات إنفاق المستهلك تختلف عبر فئات المنتجات، خاصة بالنسبة لمحات البقالة، حيث لاحظت زيادات كبيرة في الإنفاق مرتبطة بسلوك الشراء والتخزين (حالة الذعر) وذلك قبل بداية فترة الإغلاق، كما تختلف أيضا حسب الموقع (عبر مختلف إقليم المملكة) وكذلك حسب الخصائص الديمغرافية (العمر، الجنس، ومستوى الدخل)، وفي ظل هذا التغيير في أنماط الإنفاق الاستهلاكي تطمح الدراسة لامتداد البحث المستقبلي لمعرفة المدى الذي سوف تستمر فيه هاته التغييرات وهذا هو لب دراستنا الحالية ألا وهي معرفة ما مدى ديمومة ارتفاع المستوى العام للأسعار بعد فترة ما بعد كوفيد 19.

ج. دراسة " Agata Kliber " و " Aleksandra Rutkowska " و " Magdalena Szyszko " في جويلية 2019

تحت عنوان " توقعات التضخم بعد الأزمة المالية: هل المستهلكون أكثر تطلعا؟ "، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة التطلعات المستقبلية للمستهلكين في اقتصاديات الاتحاد الأوروبي ومقارنتها خلال فترات ما قبل الأزمة وما بعد اندلاع الأزمة وما بعد الأزمة، وذلك من خلال عينة تغطي 10 دول أعضاء في منطقة اليورو، وثمانى دول من خارج منطقة اليورو، وذلك للفترة الزمنية من سنة 2002 إلى غاية 2016، توصل الباحثون إلى نتائج من بينها استمرار تأثير الأزمة على التوقعات، كما توصلوا أيضا إلى المستهلكين في دول منطقة اليورو هم أكثر تطلعا للمستقبل (توقعهم لمعدل تضخم منخفض مستقبلا) من خلال استفادتهم من فترات أطول من التضخم المنخفض، وذلك بفضل استقرار السياسة النقدية لهم والتوفر الدائم والدقيق للمعلومات التي يوفرها البنك المركزي الأوروبي، أما المستهلكين في الدول خارج منطقة اليورو فهم أقل تطلعا للمستقبل وذلك بالنظر لعدة أسباب أهمها مرور اقتصادياتهم بتغييرات جذرية وتعديل لافلت للنظر في سياستهم النقدية، ويكمن الفرق بين دراستنا وهاته الدراسة إلى أن دراستنا تدرس أزمة كوفيد 19 وما بعدها، أما هاته الدراسة فتدرس أزمة الديون السيادية للاتحاد الأوروبي وما بعدها.

ح. دراسة " Brent H. Meyer " و " Brian Prescott " و " Xuguang Simon Sheng " والتي نشرت في مارس 2021 والتي كانت بعنوان " تأثير جائحة كوفيد 19 على توقعات الأعمال "، وتقوم هاته الدراسة بتوثيق وتقييم كيفية استجابة الشركات لأزمة كوفيد 19 حتى أوت 2020 ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات ترى الصدمة إلى حد كبير على أنها صدمة طلب وليست صدمة عرض، وذلك بالاستناد إلى أنه بالنسبة للشركات فقد أبلغت عن اضطرابات كبيرة في نشاط المبيعات مقارنة بالاضطرابات في سلاسل التوريد، كما توصلت الدراسة إلى أن هاته النتائج تتناقض بشكل صارخ مع توقعات تضخم الأسر المعيشية (باستناد الدراسة إلى دراسات سابقة لبنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وجامعة ميشيغان)، كما تستخدم هذه الورقة البحثية استطلاع توقعات التضخم في قطاع الأعمال من بنك الاحتياطي الفدرالي في أتلانتا للكشف عن كيفية تأثير هذه الصدمة على توقعات التضخم في المستقبل، وبعد فحص الدراسة لبيانات الاستطلاع وجدت أن الشركات وبشكل جماعي تنظر إلى جائحة كوفيد 19 على أنها صدمة طلب وذلك بالرغم من احتواء الجائحة على عناصر كل من صدمة العرض وصدمة الطلب، وتختلف دراستنا مع هاته الدراسة في عدة نقاط من بينها الإطار الزمني حيث تمتد دراستنا من بداية الوباء إلى ما بعده في حين الدراسة السابقة تتوقف في حدود أوت 2020، أما الاختلاف الثاني فهو من ناحية المنظور الذي تتعامل معه الدراسة بالنسبة لتكاليف الشحن والتي أعطتها أهمية ضعيفة في حين في دراستنا نوليها أهمية أكبر بالنظر لطبيعتها.

خ. دراسة "Olivier Armantier" و آخرون"، تحت عنوان "كيف تؤثر الأزمات الاقتصادية على معتقدات التضخم: أدلة من جائحة كوفيد 19"، والمنشورة في جويلية 2021، تدرس هذه الورقة كيف تطورت معتقدات التضخم الواردة في مسح بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك لتوقعات المستهلك خلال الأشهر الستة الأولى من جائحة كوفيد 19، تعتبر SCE مناسبة بشكل مثالي لدراسة كيفية تأثير كوفيد 19 على معتقدات التضخم لدى الجمهور حيث يعد مسحا شهريا راسخا تم تصميمه ليكون ممثلا لأرباب الأسر في الولايات المتحدة، وقد تم اختيار صياغة أسئلة توقعات التضخم التي يتضمنها هذا المسح بدقة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من بينها أن نسبة كبيرة من الأسر رأت في بداية الوباء أنه تضخم، بما يتفق مع الوباء الذي يمثل صدمة في العرض، ومع ذلك على العكس وجدت أن الأسر الأخرى، وخاصة أولئك الذين تلقوا تعليما جامعيًا، توقعات في البداية أن يؤدي هذا الوباء إلى انخفاض التضخم أو حتى الانكماش، تتماشى مثل هذه النظرة بشكل وثيق مع وجهة نظر الشركات والمشاركين في السوق والمتبنين المحترفين، الذين رأوا إلى حد كبير الوباء على أنه صدمة انكماشية في الطلب، وتختلف دراستنا عن هاته الدراسة في نقطة جوهرية وهي معرفة المسببات الأخرى التي تعمل على تحويل التضخم في الجزائر من مؤقتة إلى دائم (باعتبار زوال المسبب الأول وهو جائحة كوفيد 19 هذا من جهة، ومن جهة أخرى نحاول قدر المستطاع تمديد فترة الدراسة من 6 أشهر كما في الدراسة السابقة ثلاث سنوات ونصف).

د. الدراسة الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومن إعداد "Miguel Jaramillo"، و "hugo nopo" والصادرة في مارس 2020، تحت عنوان: "كوفيد 19 والصدمة الخارجية الآثار الاقتصادية وخيارات السياسات في بيرو"، وتركز هذه الورقة على تأثير صدمة كوفيد 19 على الأسر، على الرغم من أن حجم الصدمة الاقتصادية التي يواجهونها ومدتها غير مؤكدة، كما تهدف إلى الإجابة على سؤال مفاده ما مدى استعداد الأسر البيروفية لأنواع الصدمات التي تحدث في الوقت الحالي؟، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن سياسات الحكومة البيروفية انقسمت إلى نوعين الأولى سياسات المرحلة الأولى من الأزمة واتسمت بزيادة الإعانات النقدية الحكومية للأسر وخاصة الريفية منها والتي لا تملك مداخيل ثابتة ورسمية، أما سياسات المرحلة الثانية فيطلق عليها إعادة التنشيط وتوجه بالأساس للشركات كحزم معونات وتخفيضات في الضرائب والرسوم، كما توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن صدمة كوفيد 19 وبشكل لافت دائمة وليست مؤقتة مع آثار متوسطة وطويلة الأجل لن تظهر إلا بشكل تدريجي، تتفق هاته الدراسة مع دراستنا فيما يخص محور معرفة طبيعة موجة التضخم الزمنية (دائمة أم مؤقتة) وتختلف عنها بكون دراستنا تعتمد على إحصائيات حديثة من سنوات كوفيد 19 وما بعدها عكس الدراسة السابقة والتي تعتمد على الأسلوب التحليلي والتنبؤي بشكل كبير باعتبار أغلب إحصائياتها من سنتي 2018 و 2015.

III. تحليل دور الصدمات التجارية في تحويل طبيعة صدمة جائحة كوفيد 19 بالجزائر من مؤقتة إلى دائمة:

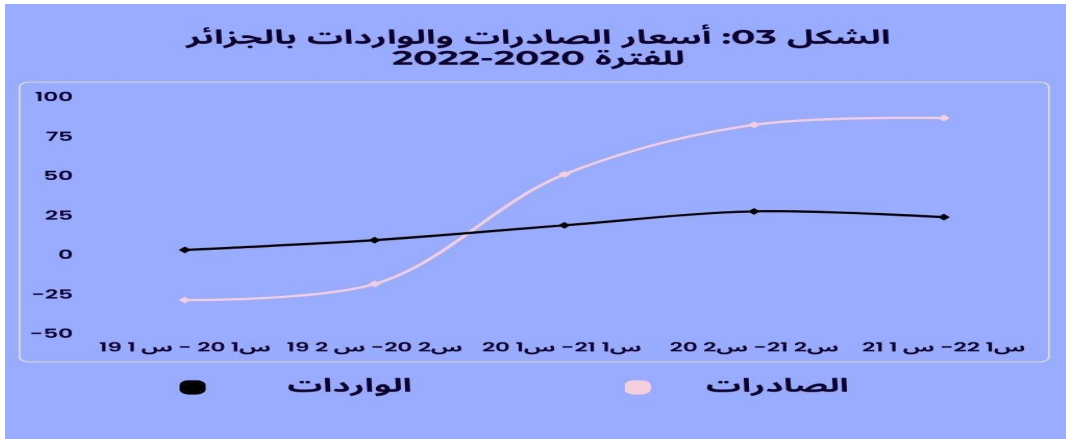
في هذا العنصر سوف نتطرق للجانب التطبيقي للدراسة، حيث سنستعرض قيم متغيراتها وذلك طيلة فترة دراستنا والتي تمتد من النصف الثاني لسنة 2019 إلى غاية نهاية سنة 2022، فأولا نعرض قيم مؤشري كل من أسعار الصادرات وأسعار الواردات، وثانيا نعرض قيم مؤشر أسعار المستهلك والذي يعبر عن معدلات التضخم في الجزائر.

الجدول 02: أسعار الصادرات والواردات بالجزائر للفترة 2022/2020

س 21 1 / 22 1 س	س 20 2 / 21 2 س	س 20 1 / 21 1 س	س 19 2 / 20 2 س	س 19 1 / 20 1 س	
23.8	27.4	18.6	9.2	3.0	أسعار الواردات
86.6	82.3	50.9	18.6 -	28.8 -	أسعار الصادرات

المصدر: (ONS.DZ, 2022)

الشكل رقم 03: أسعار الصادرات والواردات بالجزائر للفترة 2022/2020



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق نجد أن أسعار الواردات شهدت ارتفاعا بنسبة منخفضة خلال السداسي الأول من سنة 2020 مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2019، حيث بلغت 3% لترتفع هاته النسبة بثلاث أضعاف في السداسي الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019 وتبلغ نسبة 9.2% لتستمر موجة ارتفاع نسبة أسعار الواردات وتصل إلى 18.6% خلال السداسي الأول من سنة 2021 مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2020 وهذا أمر طبيعي مرده لصدمة جائحة كوفيد 19 والتي اجتاحت الاقتصاد العالمي، لتزداد نسبة ارتفاع أسعار الواردات حدة وتبلغ في السداسي الثاني من سنة 2021 مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2020 ما نسبته 27.4% وتستقر عند نسبة 23.8%.

أما نسبة تغير أسعار الصادرات فقد بلغت - 28.8% خلال السداسي الأول من سنة 2020 مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2019، أي أن أسعار الصادرات انخفضت تقريبا بمقدار الثلث وهي نسبة كبيرة تتعكس سلبا على مؤشرات الاقتصاد الوطني الكلية، كما واصل منحى الانخفاض في أسعار الصادرات ليصل إلى ما نسبته -18.6% خلال السداسي الثاني من سنة 2020 في مقابل الأسعار المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019 وهو ناتج عن شلل الاقتصاد العالمي جراء الجائحة وانخفاض الطلب العالمي بشكل كبير على النفط الذي يشكل جزءا كبيرا من صادراتنا، ومع بداية تعافي الاقتصاد العالمي من الجائحة عاودت أسعار الصادرات الارتفاع حيث بلغت نسبة التغير في السداسي

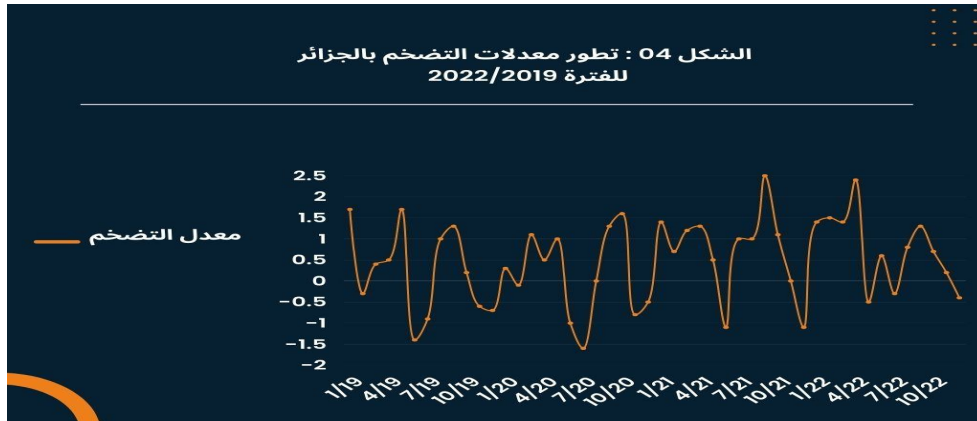
الأول من سنة 2021 ما مقداره 50.9% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من سنة 2020، وتواصل منحى الارتفاع خلال السداسي الثاني من سنة 2021 لتصل إلى 82.3% مقارنة بالسداسي نفسه من سنة 2020، وأخيرا وصلت نسبة التغير في السداسي الأول من سنة 2022 ما نسبته 86.6% بالمقارنة مع السداسي الأول من سنة 2021.

الجدول 03: معدلات التضخم بالجزائر للفترة 2019 / 2022

%

الفترة	19/1	19/2	19/3	19/4	19/5	19/6	19/7	19/8	19/9	19/10	19/11	19/12
التضخم	1.7	-0.3	0.4	0.5	1.7	-1.4	-0.9	1.0	1.3	0.2	-0.6	-0.7
الفترة	20/1	20/2	20/3	20/4	20/5	20/6	20/7	20/8	20/9	20/10	20/11	20/12
التضخم	0.3	-0.1	1.1	0.5	1.0	-0.1	-1.6	0.0	1.3	1.6	-0.8	-0.5
الفترة	21/1	21/2	21/3	21/4	21/5	21/6	21/7	21/8	21/9	21/10	21/11	21/12
التضخم	1.4	0.7	1.2	1.3	0.5	-1.1	1.0	1.0	2.5	1.1	0.0	-1.1
الفترة	22/1	22/2	22/3	22/4	22/5	22/6	22/7	22/8	22/9	22/10	22/11	22/12
التضخم	1.4	1.5	1.4	2.4	-0.5	0.6	-0.3	0.8	1.3	0.7	0.2	-1.4

المصدر: (ONS.DZ, 2022)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول السابق.

الملاحظ من خلال الجدول (03) أن معدل التضخم في الجزائر شهد ارتفاعا خلال السداسي الأول من سنة 2019 بنسبة 1.7%، أما في السداسي الثاني فقد انخفض نسبيا ليرتفع بنسبة 1.47%، أما خلال السداسي الأول من سنة 2020 فقد قفز معدل التضخم إلى ما قدره 2.7% وهو ما يظهر بروز تداعيات جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد الوطني، وفي السداسي الثاني من سنة 2020 بلغت نسبة التضخم 0.0% وهو ما يعني استقرار الأسعار وعدم ارتفاعها أو انخفاضها بسبب انخفاض مستوى الذعر لدى الأفراد من جهة وتحسن نسبي للوضع الصحي في البلاد خاصة في أواخر سنة 2020 حيث شهدت الأسعار انخفاضا وذلك لشهرين متتاليين وهما نوفمبر وديسمبر من السنة ذاتها، وفي السداسي الأول لسنة 2021 استمرت موجة التضخم في الارتفاع لتبلغ 4% في تطور غريب لا يعكس استقرار الوضع الصحي في البلاد وروح الحياة الاقتصادية إلى النشاط، وتتفاقم هاته النسبة خلال السداسي الثاني من السنة ذاتها وتصل

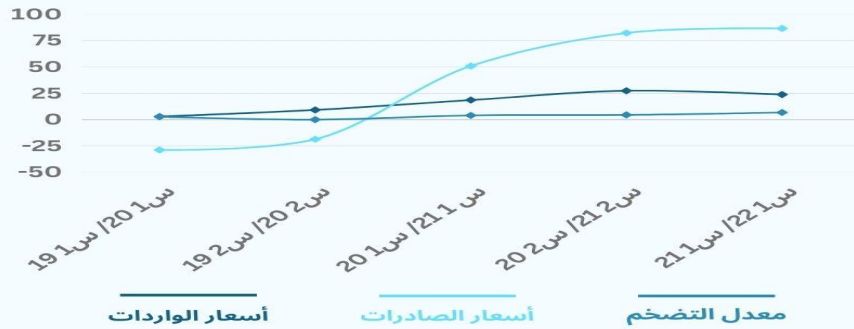
إلى 4.5%، وفي سنة 2022 زاد الوضع حدة فقد قفز معدل التضخم خلال السداسي الأول إلى 6.8%، وفي السداسي الثاني لنفس السنة انخفض معدل التضخم إلى 2.3%.

الجدول رقم 04: معدلات التضخم بالجزائر مقارنة بأسعار الواردات والصادرات للفترة 2022/2020

الفترة	س19 / س20	س20 / س21	س21 / س22	س20 / س21	س21 / س22
أسعار الواردات	3.0	9.2	18.6	27.4	23.8
أسعار الصادرات	28.8-	18.6-	50.9	82.3	86.6
الفترة	س20 / س19	س21 / س20	س22 / س21	س21 / س20	س22 / س21
معدل التضخم	2.7	0.0	4.0	4.5	6.8

المصدر: (ONS.DZ, 2022) (ONS.DZ, 2022)

الشكل 05: معدلات التضخم بالجزائر مقارنة بأسعار الواردات والصادرات للفترة 2022/2020



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول السابق.

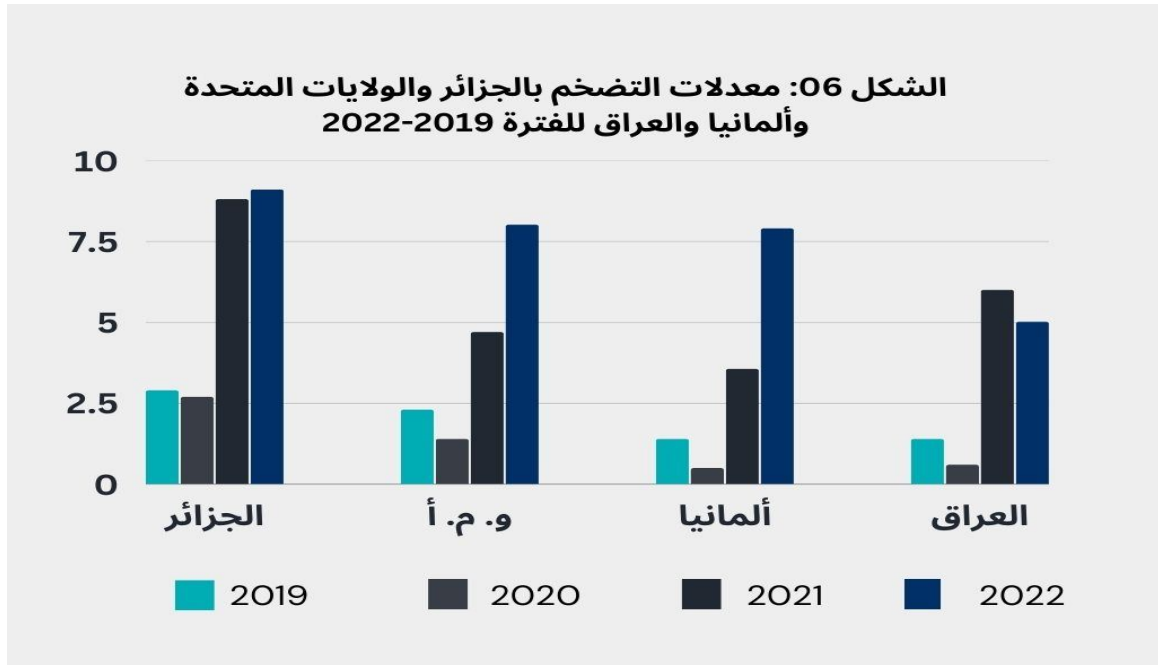
اختيارنا للربط بين أسعار الواردات وأسعار الصادرات من جهة ومعدلات التضخم بالجزائر من جهة أخرى ناتج عن أهمية هاتين القناتين الناقلتين للتضخم المستورد وهما قناتي إحلال السلع (الواردات) وقناة تدفقات الأصول والروابط (Arthur, Michael, James, Schwartz, & Alan, 1983) النقدية (الصادرات).

فنظريا يرتبط كل من التضخم وأسعار الصادرات وأسعار الواردات بعلاقة طردية، فحين ترتفع أسعار الصادرات فإن صانعي السياسات الاقتصادية وخاصة في الدول المصدرة للنفط سيتبعون سياسة توسعية ينجم عنها تحفيز الطلب ومنه يرتفع التضخم والعكس صحيح فحين تنخفض أسعار النفط يلجئون إلى سياسة اقتصادية انكماشية ينتج عنها انخفاض في الطلب وبالتالي انخفاض في معدلات التضخم، أما حين ترتفع أسعار الواردات فحتما سترتفع معدلات التضخم في تجاوب طردي معها لأن المستوردين سيحملون تلك الزيادة إلى السعر النهائي للسلعة وبالتالي ترتفع قيمة السلعة عما كانت عليه من قبل والعكس صحيح.

ومن خلال تتبعنا لحركة أسعار الصادرات والواردات ومعدلات التضخم في الجزائر وجدنا تناغما كبيرا فيما بينها في توافق تام مع النظرية الاقتصادية، فمعدل التضخم بالجزائر انتقل من 0.0% خلال السداسي الثاني من سنة 2020 إلى 4.0% خلال السداسي الأول من سنة 2021، وعند ملاحظة حركة أسعار الواردات خلال الفترة التي قبلها أي السداسي الثاني من سنة 2020 نجد أنها ارتفعت بنسبة 9.2% (على اعتبار أن الارتفاع في أسعار الواردات يسبق الارتفاع في معدل التضخم بفترة زمنية واحدة)، وكذلك أسعار الصادرات قد زادت بنسبة 50.9% خلال الفترة ذاتها، أي أن كلا من أسعار الواردات وأسعار الصادرات ارتقعا ما نجم عنه ارتفاع في معدل التضخم، كما أن أكبر ارتفاع لأسعار الواردات خلال فترة دراستنا كانت في السداسي الثاني من سنة 2021 بنسبة 27.4% في مقابل ثاني أكبر ارتفاع لأسعار الصادرات خلال نفس الفترة بنسبة 82.3% نجم عنهم ارتفاع كبير في التضخم يعتبر الأكبر خلال فترة دراستنا بنسبة 6.8%.

: عوامل الصدمات التجارية المسببة في ارتفاع التضخم بالجزائر

بعد تأكدنا من الارتباط الوثيق للصدمة التجارية (ارتفاع في أسعار الصادرات والواردات) باستمرار موجة التضخم بالجزائر، وجب علينا التحري حول ماهية العوامل التي من خلالها حولت الصدمة التجارية موجة التضخم في الجزائر من مؤقتة إلى دائمة، ولكن في البداية سوف نستعرض معدلات التضخم في عدد من بلدان العالم مقارنة بمعدلاته في الجزائر لمعرفة مدى شمولية هاته الموجة أم محدوديتها واقتصارها على الاقتصاد الجزائري فقط، وذلك كما هو مبين في الشكل التالي :



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات (IMF, 2023)

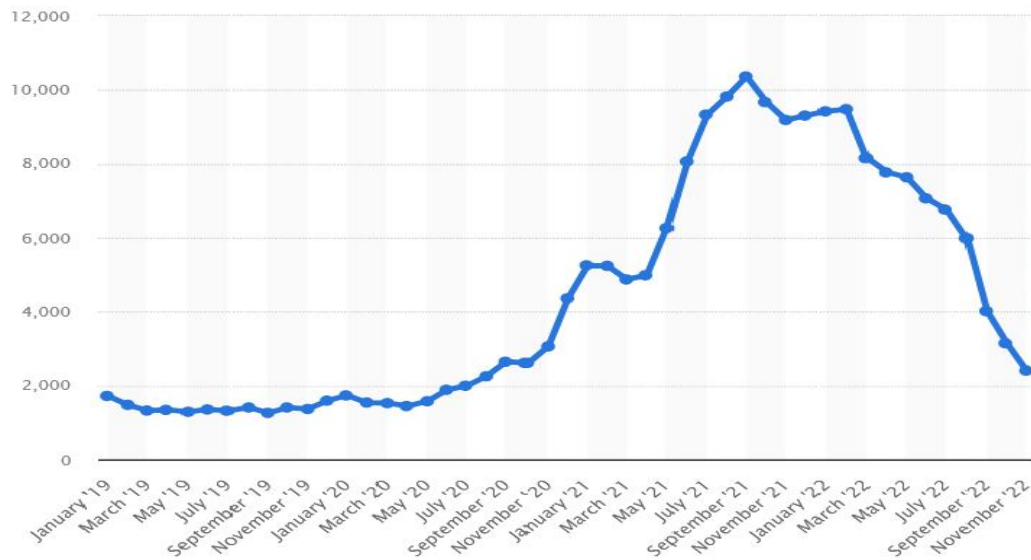
أول شيء نلاحظه من الشكل 06 أن معدلات التضخم في جميع الدول شهدت ارتفاعا عن أول سنة وهي 2019، فالجزائر مثلا شهدت موجة ارتفاع في التضخم لسنتين متتاليتين بعد الجائحة وانتقل المعدل من 2.7% سنة 2020 إلى

8.8 سنة 2021 معاودا الارتفاع سنة 2022 ويبلغ أقصى معدل خلال فترة دراستنا وهي 9.1%، ونفس الملاحظة تنطبق على الدول الأخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية بلغ معدل التضخم سنة 2019 ما مقداره 2.3% لينخفض مؤقتا سنة 2020 ويبلغ نسبة 1.4% ويعاود الارتفاع لسنتين متتاليتين 2021 و2022 ويبلغ 4.7% و 8.01% على التوالي، أما ألمانيا فلم تشذ عن القاعدة فقد شهدت سنة 2019 معدل تضخم بلغ 1.4%، و 0.5% في سنة 2020، ليرتفع في السنتين الموالتين 2021 و2022 ليبلغ 3.56% و 7.9%، أما الاقتصاد العراقي فقد شهد أعلى معدل للتضخم في سنتي 2021 و2022 حيث بلغ 6% و 5.01% على التوالي.

كما أننا لاحظنا أن سنة 2022 شهدت موجة حادة من التضخم ضربت جميع دول الدراسة بنسب فاقت 7% ماعدا العراق فقد شهد أعلى معدل سنة 2021 ببلوغه 6%، ما يجعلنا نقول أن موجة التضخم مست أغلب الدول سواء كانت نامية أم متقدمة.

أ. عامل تكاليف الشحن :

الشكل 07: المؤشر العالمي لسعر الشحن البحري للحاويات للفترة جانفي 2019 إلى نوفمبر 2022

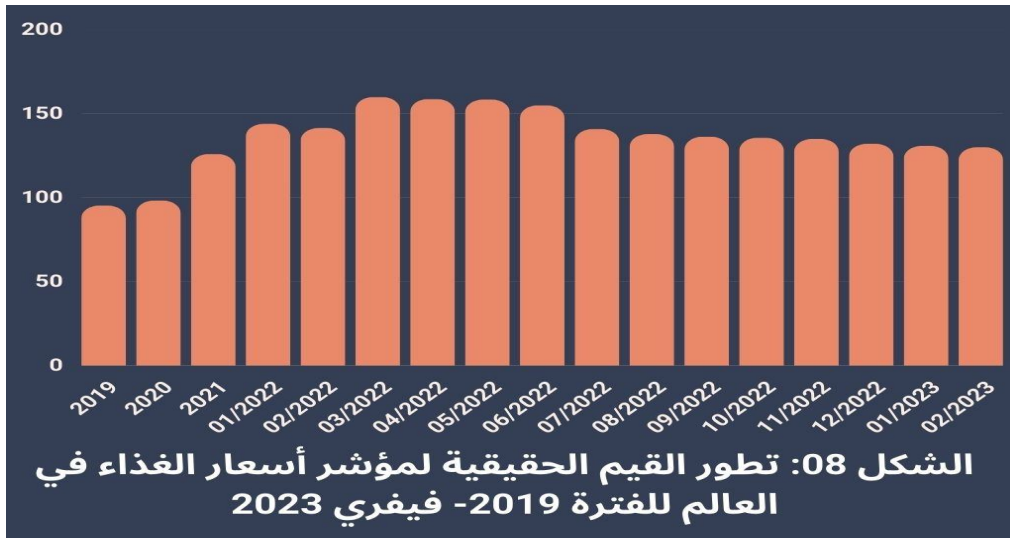


المصدر: (statista, 2023)

كما هو مبين في الشكل 07 فقبل بداية جائحة كوفيد 19 كانت تكاليف الشحن مستقرة إلى حد ما حيث لم تتخطى عتبة 2000 دولار للحاوية، لكن مع بداية الجائحة بدأت التكاليف رحلتها نحو الارتفاع وبالضبط من بداية مارس 2020، لتصل في ديسمبر 2020 إلى ما تكلفته 4359 دولارا، أي بارتفاع فاق الضعف، وفي سنة 2021 واصلت تكاليف الشحن ارتفاعها لتصل إلى أقصى قيمة لها خلال فترة دراستنا في سبتمبر 2021 وهي 10361 دولارا للحاوية، لتبدأ التكاليف في التراجع والاستقرار وتصل في جانفي 2022 إلى ما قيمته 9420 دولارا وتواصل في منحنى الانخفاض وتصل إلى أدنى قيمة لها في نوفمبر من نفس السنة إلى 2404.46 دولارا، وما نود الوصول إليه هو أن تكاليف الشحن ربما كانت لها تأثير على الأسعار النهائية للسلع المستوردة في الجزائر وذلك في بداية الجائحة لكن ومنذ سبتمبر 2021

والتكاليف في انخفاض إلى اليوم لكن ذلك لم ينعكس على أسعار الواردات، بمعنى أن تكاليف الشحن مستبعدة من دراستنا كعامل من عوامل الصدمات التجارية المسببة في ارتفاع التضخم في الجزائر.

ب. عامل ارتفاع أسعار السلع في الأسواق العالمية :



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات (FAO, 2023)

الشكل 08 يوضح لنا أن مؤشر أسعار الغذاء في العالم في سنة 2019 كان عند 95.1 نقطة أي قبل بروز الجائحة حيث كان مستقرا مقارنة بالسنوات التي قبله (تراوح المؤشر بين سنتي 2015 و 2019 ما قيمته 91 إلى 99 نقطة في المتوسط)، لتبدأ رحلة صعود المؤشر بداية من سنة 2020 ويصل إلى ما قيمته 98.1 نقطة، وفي سنة 2021 قفز المؤشر ليصل إلى 125.7 نقطة ويواصل الارتفاع في سنة 2022 ويصل إلى 132.4 نقطة (متوسط 12 شهرا)، وعلى الرغم من المنحنى الهبوطي للمؤشر خلال آخر 9 أشهر (انخفض من 154.7 نقطة في جوان 2022 إلى 129.3 نقطة في فيفري 2023، إلا أن المؤشر ما يزال بعيدا عن مستواه قبل الجائحة (مازال مرتفعا بنسبة تقارب 36% وهي نسبة كبيرة)، ومنه يمكننا اعتبار الارتفاع في أسعار السلع في الأسواق العالمية عاملا من عوامل الصدمات التجارية المسببة في استمرار موجة التضخم في الجزائر.

ت. عامل التخفيض في قيمة العملة المحلية :

الجدول 05: أثر تمرير سعر الصرف على التضخم وأسعار الواردات بالجزائر للفترة 2022/2019 %				
2022	2021	2020	2019	البيان
5.13	6.53	6.23	2.37	معدل التغير السنوي للدينار الجزائري
*21	22.6	6.0	0.9	التغير في أسعار الواردات
9.1	8.8	2.7	2.9	التضخم

* تمثل التغير في 9 أشهر الأولى من سنة 2022

المصدر: (ONS.DZ, 2022) (ONS.DZ, 2022) (IMF, 2023)

من خلال الجدول 05 نقدم عاملا ثالثا من عوامل الصدمات التجارية والتي ساهمت في موجة التضخم المستمرة بالجزائر وذلك باعتباره قناة مهمة تساهم في انتقال التضخم المستورد إلى التضخم المحلي ألا وهي قناة تمرير سعر وتعرف بأنها "النسبة المئوية للتغير في سعر السلع المستوردة الناتج عن تغيير "ERPT" الصرف والمعروفة اختصارا بـ " (Bailliu & Eiji, 2004) بنسبة 1 في المائة في سعر الصرف الاسمي بين البلدان المصدرة والمستوردة".

والملاحظ أن سياسة التخفيض من قيمة العملة المحلية بالجزائر ساهمت في الرفع من معدل التضخم حيث انتقل 2.9% سنة 2019 إلى 9.1% سنة 2022 استجابة للتخفيض في قيمة الدينار بما يقارب 20.26% طيلة هاته الفترة، وهي نسبة كبيرة وتعني فقدان الدينار لخمس قيمته الاسمية في ظرف قياسي مدته 04 سنوات فقط وهو ما عزز من دور الصدمات التجارية في تحويل الصدمة في الجزائر من مؤقتة إلى دائمة حتى بعد زوال مسبباتها ألا وهو جائحة كوفيد 19.

ث. عامل سياسة الضغط على الواردات :

الجدول 06: معدل تطور حجم الواردات بالجزائر للفترة 2019 إلى سبتمبر 2022 %				
2022	2021	2020	2019	السنوات
*6.4-	4.8-	17.9-	8.2-	معدل التغير في حجم الواردات

* تمثل قيم 9 أشهر الأولى من سنة 2022

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (ONS.DZ, 2022) (ONS.DZ, 2022)

تمثل سياسة الضغط على الواردات من خلال تقليص حجمها (أو حتى غلق المجال أمام استيرادها) عاملا مهما من عوامل الصدمات التجارية والتي من خلاله ترفع من معدل التضخم، فهاته السياسة تساهم بشكل كبير في خلق الندرة

على مستوى السوق المحلي مما يوسع من فجوة الطلب المحلي، خاصة في المنتجات التي لا يغطي الإنتاج المحلي حجم الطلب الكبير عليها وهي عديدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يتمتع جهازنا الإنتاجي بالمرونة الكافية لتغطية هاته النسبة المهولة من النقص في تموين السوق الوطنية.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ خفضا مستمرا لحجم الواردات طيلة فترة دراستنا، حيث تم خفض حجم وارداتنا بنسبة 37.3% وهي نسبة معتبرة، وأكبر تخفيض سجلناه في دراستنا كان سنة 2020 بنسبة بلغت 17.9%، هذا التخفيض في حجم الواردات يحتم على المستوردين زيادة هامش ربحهم الوحدوي لتعويض الكميات الغير مستوردة والتي حرمتهم منها هاته السياسة هذا من جهة، ومن جهة أخرى اختلال توازن العرض والطلب في السوق من خلال خلق الندرة في العرض يزيد من حجم الارتفاع في الأسعار بشكل كبير، ومما سبق نجد أن سياسة الضغط على الواردات تعتبر عاملا من عوامل الصدمات التجارية التي أثرت بشكل كبير على التضخم في الجزائر.

IV. الخاتمة:

تناولت دراستنا دور الصدمات التجارية في تحويل طبيعة صدمة جائحة كوفيد 19 بالجزائر من مؤقتة إلى دائمة مما يسمح لنا باختبار فرضيات الدراسة كالتالي:

- * الفرضية الأولى صحيحة فمؤشر الانكشاف الكبير للاقتصاد الوطني والذي فاق 50% في معظم الأحيان، وصدمة جائحة كوفيد 19 والتي تعتبر وباء شاملا عززا من صحة هاته الفرضية، دون أن ننسى العديد من الدراسات المتخصصة والتي ذكرنا من اثنتين على بسيل المثال.
- * الفرضية الثانية صحيحة فبعد اطلاقنا على معدلات التضخم قبل وأثناء وبعد جائحة كوفيد 19 تبين لنا ارتفاع مستمر فيه حتى بعد زوال مسببات الصدمة أي الجائحة، مما يجعلنا نصنف الصدمة على أنها دائمة وليست مؤقتة،
- * الفرضية الثالثة صحيحة حيث ساهمت الصدمات التجارية من خلال عدة عوامل في الرفع من معدلات التضخم وباستثناء عامل الزيادة في تكاليف الشحن والذي نستبعده بسبب منحاه النزولي منذ سبتمبر 2021 أي الاستقرار في تكاليف الشحن وانخفاضها، فإن العوامل الثلاثة الأخرى كلها ساهمت في المنحى الصعودي للتضخم من خلال الصدمات التجارية، فأسعار السلع عالميا ما زالت في مستوى عالي رغم الانخفاض المحسوس فيها، أما عامل التخفيض في قيمة العملة المحلية فقد ساهم أيضا وذلك من خلال التخفيض المتتالي في قيمة العملة المحلية لدرجة فقدان العملة الوطنية خمس قيمتها في ظرف قياسي أما باقي العملات الدولية، أما آخر عامل وهو عامل سياسة الضغط على الواردات فإن التخفيض المتكرر لحجم الواردات (حوالي 37.4% خلال أقل من 4 سنوات الأخيرة) خلق ندرة كبيرة في جانب العرض في مقابل توسع هوة الفجوة المحلية للطلب، ومنه في الأخير زيادة كبيرة في أسعار مختلف السلع.

أما أهم النتائج فهي:

- * جائحة كوفيد 19 هي صدمة دائمة نظرا لديمومة ارتفاع الأسعار، مع آثار متوسطة وطويلة الأجل بدأت في الظهور بقوة خاصة بعد زوال مسببات الصدمة، وهذا ما يتوافق مع نتائج العديد من الدراسات (مثلا الدراسة السابقة 08، الصفحة 04، الفقرة 02).

* انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات طيلة سنة 2020 وهي فترة بداية الصدمة، جعل من جائحة

كوفيد19 صدمة مزدوجة للاقتصاد الوطني بدأت تظهر نتائجها تدريجيا وما استمرار معدلات التضخم في الارتفاع إلا خير دليل.

* استمرار المستوى المرتفع لأسعار الغذاء عالميا على الرغم من الانخفاض الطفيف زاد من حدة ارتفاع أسعار وارداتنا وذلك بسبب عدة عوامل أهمها الحرب الروسية-الأوكرانية وانخفاض الإنتاج في عدة دول من العالم نتيجة الجفاف واضطرابات المناخ.

* موجة التضخم لم تضرب فقط الاقتصاد الجزائري وإنما شهدتها أغلب دول العالم في موجة عالمية لم تستثنى لا الاقتصاديات المتقدمة ولا النامية.

* تسود حالة من عدم اليقين على مستوى الاقتصاد الجزئي (مثلا زيادة المشتريات لدى الأفراد بسبب توقعات بارتفاع التضخم مستقبلا أكثر مما هو عليه حاليا)، وهذه نتيجة طبيعية وانعكاس واضح لحالة عدم اليقين السائدة على مستوى الاقتصاد الكلي.

* استنتجنا وجود دافع إمالة الاستهلاك نحو الحاضر بقوة نتيجة الصدمة التجارية، وتحفيز من عدة عوامل لعل أهمها الضغط على الواردات مما يجعل المستهلك متخوفا من فقدان المنتجات مستقبلا من السوق هذا من جهة، ومن جهة أخرى التخوف من ارتفاع أسعار المنتجات بسبب السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة (غلق الاستيراد لبعض المنتجات لتشجيع المنتج المحلي كنموذج). وفي الأخير نقدم بعض التوصيات:

* تجنب اللجوء إلى سياسة التخفيض من قيمة العملة (في ظل ثبات المتغيرات الأخرى وخاصة الاستثمار)، لأنها غير مجدية اقتصاديا وليس لها أي تأثير ايجابي، سوى تأثير طفيف على الميزان التجاري، وأكثر من ذلك له تأثير معاكس على بعض المتغيرات الرئيسية الأخرى (التضخم مثلا).

* محاولة مواجهة التحدي قصير الأجل في الاقتصاد الوطني ألا وهو إدارة تقلبات أسعار السلع الأساسية بشكل أكثر كفاءة، ووضع استراتيجيات طويلة الأجل لإدارة التحدي طويل الأجل ألا وهو الانتقال من الاعتماد على الريع إلى اقتصاد إنتاجي متنوع.

* خلق جو من اليقين على مستوى الاقتصاد الكلي، وذلك بسياسة استهداف للتضخم فعالة وناجعة، مع شفافية في إصدار البيانات ودوريتها، ما ينعكس إيجابا على ثقة المواطن في مؤسسات الدولة وخاصة المكلفة بإدارة السياسات الاقتصادية الكلية.

V. قائمة المراجع:

- 1- Arthur, E. G., Michael, R. D., James, R. L., Schwartz, A. J., & Alan, C. S. (1983). *the International Transmission of Inflation*. Chicago, USA: NBER.
- 2- Bailliu, J., & Eiji, F. (2004, juin). Exchange Rate Pass-Through and the Inflation. *Bank of Canada - Working Paper -*, p. 07.
- 3- bernanke, B. S., NILSS, O., ROBERT, K. F., & ORI, H. (2019). *Principles of Macroeconomics* (5 ed.). Sydney, AUSTRALIA: McGraw-Hill.
- 4- Carlin, W., & David, S. (2015). *MACROECONOMICS Institutions, Instability, and the Financial System*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- 5- carlin, W., & Soskice, d. (2006). *macroeconomics -imperfections, institutions, and policies-*, , new York, USA, 2006, P 394. New York, USA: oxford university press.

- 6- FAO. (2023, 03). *World Food Situation*. Retrieved 02 24, 2023, from fao.org: <https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/>
- 7- IMF. (2023, janvier). *data imf*. Retrieved 02 26, 2023, from IMF organization: <https://data.imf.org/regular.aspx?key=63140098>
- 8- Izurieta, A., & Vos, R. (n.d.). *Trade shock analysis Measuring the impact of the global shocks on trade balances via price and demand effects*. Retrieved 11 05, 2022, from https://www.un.org/en/development/desa/policy/publications/wevm/monitor_note.pdf
- 9- Krugman, P. (1988). External Shocks and Domestic Policy Responses. *EDI Series in Economic Development*, p. 58.
- 10- Mankiw, G. (2019). *MACROECONOMICS* (10 ed.). NEW YORK, USA: Worth Publishers.
- 11- Manolova, T. S., Brush, C. G., Edelman, L. F., & Elam, A. (2020). Pivoting to stay the course: How women entrepreneurs take advantage of opportunities created by the COVID-19 pandemic. *International Small Business Journal: Researching Entrepreneurship*, p. 483.
- 12- Nesheva-Kiosseva, N. (2021). COVID 19 – The External Economic Shock: Changing the Business Models. *Journal of Tourism, Culture and Territorial Development*, p. 114.
- 13- ONS.DZ. (2022). *Les indices de valeurs unitaires du commerce Extérieur de marchandises 2021*. Consulté le 01 15, 2023, sur ONS DZ: <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique124>
- 14- ONS.DZ. (2022). *Les indices de valeurs unitaires du commerce Extérieur de marchandises 2021*. Consulté le 01 15, 2023, sur ONS DZ: <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique124>
- 15- ONS.DZ. (2022). *Les indices de valeurs unitaires du commerce Extérieur de marchandises Neuf mois 2022*. Consulté le 01 15, 2023, sur ONS DZ: <https://www.ons.dz/IMG/pdf/IVU9mois2022.pdf>
- 16- Pace, F. D., Juvenal, L., & Petrella, I. (2020, December). terms –of- trade shocks are not all alike. *IMF working paper-research department-*, p. 01.
- 17- Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2010). *Macroeconomics*. New York, USA: The McGraw-Hill series economics.
- 18- statista. (2023). *Global container freight rate index from January 2019 to November 2022*. Retrieved 02 24, 2023, from statista: <https://www.statista.com/statistics/1250636/global-container-freight-index/>
- 19- ustr.gov. (2022). *2022 Trade Policy Agenda & 2021 Annual Report*. Retrieved 12 22, 2022, from [https://ustr.gov/sites/default/files/2022%20Trade%20Policy%20Agenda%20and%202021%20Annual%20Report%20\(1\).pdf](https://ustr.gov/sites/default/files/2022%20Trade%20Policy%20Agenda%20and%202021%20Annual%20Report%20(1).pdf)
- 20- البنك الدولي. (2021). *صادرات السلع والخدمات % من الناتج المحلي الإجمالي*. تاريخ الاسترداد 15 12، 2022، من بيانات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?end=2021&locations=DZ-&view=chart&start=2017&US>
- 21- البنك الدولي. (2021). *واردات السلع والخدمات % من الناتج المحلي الإجمالي*. تاريخ الاسترداد 15 12، 2022، من بيانات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS?end=2021&locations=DZ-&view=chart&start=2017&US>
- 22- رانيا الشيخ طه. (2021). *التضخم أسبابه، آثاره وطرق معالجته*. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.